مشكلات توقف المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة في محافظات بغداد -البصرة -الانبار (دراسة تحليلية)

صبحي احمد مخلف، احمد حسين محمد *

ملخص

يهدف البحث الى تحليل مشكلات ومعوقات توقف المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة في محافظات)بغداد –البصرة – الانبار (للمدة (2018–2000)والتي بلغ عددها (21)منشأة صناعية، توزعت بواقع (9)منشآت في محافظة بغداد و (3) منشآت في محافظة البصرة و (9)منشآت في محافظة الانبار، وتتمثل هذه المشكلات بعدم توفر البيئة السياسية والأمنية المستقرة والتي أدت الى تدمير البنى التحتية لهذه المنشآت، وتعرضها إلى إعمال السلب والنهب، فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالقوانين والتشريعات، من خلال اتباع سياسة الاغراق السلعي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة، مع عدم توفر التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنى التحتية والخطوط الإنتاجية المتقادمة، وتوفير المواد الأولية المستوردة التي تتطلبها، وكذلك تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في وزارات ودوائر الدولة الحكومية ذات العلاقة، وانخفاض تجهيزها بالطاقة الكهربائية والوقود إلى مستويات متدنية، وعدم وجود رؤية استراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تلائم الواقع الصناعي في هذه المنشآت، كل هذه المشكلات كانت من الاسباب التي أدت إلى توقفها.

الكلمات الدالة: كبيرة، المتوقفة ، والاقتصادية ، الصناعية ،المنشآت ،ومعوقات ، مشكلات.

المقدمة

يعد قطاع الصناعة التحويلية احد أهم القطاعات الإنتاجية الذي ترتكز عليها الدول، اذ انه يحتل موقعا مركزياً في الاقتصاديات المتقدمة، وهو محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي وبما ينعكس على تحسن الوضع الاجتماعي والمعاشي للسكان، وان درجة تطور هذا القطاع هو احد المؤشرات المهمة لقياس تطور الدول وتخلفها، وقطاع الصناعة التحويلية ضرورة ملحة لاسيما للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية احتياجاتها المتزايدة، إذ تبرز أهميته في حياة الدول وشعوبها لمواكبة متطلبات العصر، كما إنه السوق الرئيسة لمنتجات الصناعة الاستخراجية ومنتجات القطاع الزراعي والخدمات، كما ويعد المستهلك الرئيسي للطاقة، فضلاً عن دوره المؤثر والمباشر في حركة النقل والتجارة، ومن هذه المنطلق تسعى جميع الدول الى تطوير هذا القطاع والاعتماد عليه في تنمية اقتصادياتها، الا اننا نجد ان هذا القطاع الحيوي يعاني من معوقات ومشكلات كانت سببا رئيسا في تلكؤ العمليات الانتاجية في منشآته الصناعية الحيوية، بما في ذلك المنشآت الصناعية في منطقة البحث والناجمة عن تظافر العديد من الظروف والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية، فضلا عن اتباع الخطط والأساليب غير الفعالة في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمادية، لا سيما في ظل تفشي ظاهرة الفساد الإداري، الامر الذي ادى بدوره الى أضعاف فعالية هذه المنشآت وانخفاض طاقاتها الانتاجية وحرمانها من القدرة التنافسية في السوق المحلية الى أن توقفت عن الانتاج بشكل نهائي، بعد ان كانت هذه المنشآت أحد أهم الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني العراقي، فضلا عن مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:-

تنطلق مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الآتي: ما هي المشكلات التي ادت الى ايقاف المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة في منطقة البحث؟ وهل لهذه المسببات علاقة بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية ؟

فرضية البحث:-

ان الظروف التي مر بها العراق من حصار وغزوا امريكي وانفلات امني وتعطل عجلة الاقتصاد العراقي لمدد غير قصيره

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2020/1/5، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وانقطاع التيار الكهربائي وسياسة الاغراق السلعي للأسواق العراقيه من الاسواق الخارجية، كانت سببا في توقف المنشآت الصناعية في مناطق البحث.

هدف البحث:-

1. الوقوف على اهم التحديات والمشكلات التي كانت من المسببات الرئيسة في توقف هذه المنشآت والتي لا زالت تحول دون اعادة تأهيلها.
2. وضع المعالجات والحلول المقترحة التي يمكن ان تكون كفيلة في اعادة تأهيل هذه المنشآت والتي تتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وبما ينطبق مع الامكانات الطبيعية والبشرية والمادية من اجل النهوض بها وتطويرها ومن ثم مزاولة دوره الحيوي في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية ودور ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في منطقة البحث والعراق من خلال جملة من التوصيات.

منهجية البحث:-

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات صحة فرضيته فأنه اعتمد المنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية متمثلا بجمع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها باستعمال الخرائط وبما يتفق ومنهجية البحث ومدى تأثير التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي ادت الى توقف هذه المنشآت.

هيكلية البحث:- تناول البحث المقدمة ومحورين أساسيين فضلا الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

تناول المحور الأول التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في منطقة البحث على أساس الوحدات الادارية وعدد العاملين فيها وأجورهم السنوية.

اما المحور الثاني يتناول أهم المشكلات والأسباب التي ساهمت في تلكأ وتوقف المنشآت الصناعية في منطقة البحث والتي لا زالت تقف حائلا دون أعادة تأهيلها.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث:- تتكون منطقة البحث من ثلاثة محافظات وهي (بغداد، البصرة ،الانبار) وبمساحة اجمالية تبلغ (161913) كم2، خريطة (1).

اما الحدود الزمنية فقد تركزت على المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة التابعة للقطاعين العام والمختلط للمدة(2000-2018) معتمدة قدر الإمكان على احدث البيانات وآخر الإحصائيات المتوفرة والصادرة من المنشآت الصناعية والدوائر الرسمية ذات العلاقة بمشكلة البحث.

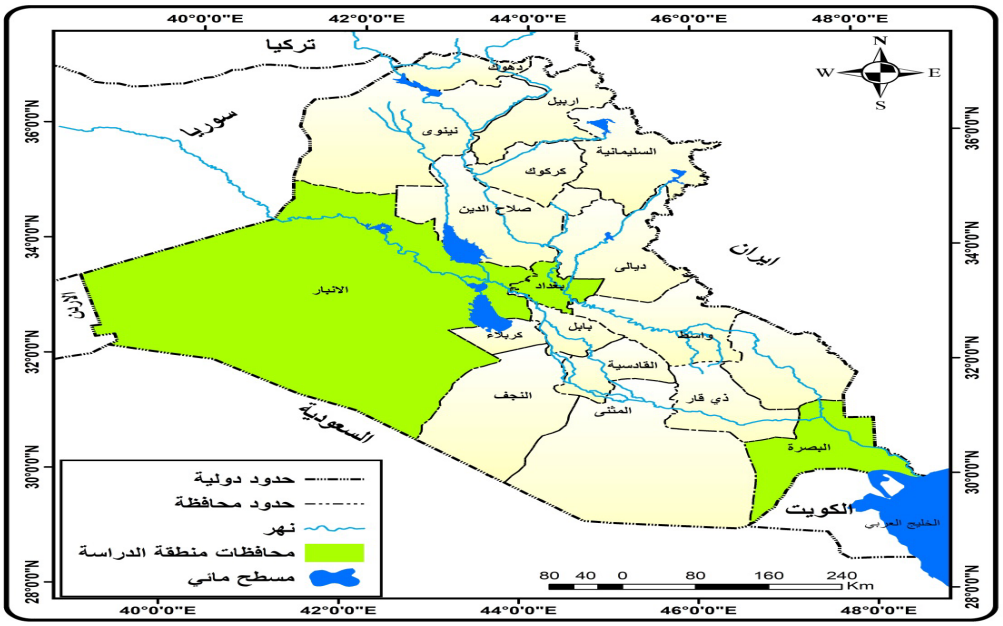

الخريطة(1) الحدود الإدارية لمحافظات منطقة البحث

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية، لسنة 2010، مقياس(1:500000).

المحور الأول: التوزيع الجغرافي للصناعات في محافظات منطقة البحث:-

لغرض توضيح التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية في منطقة البحث يجدر بنا توضيح الهيكل الصناعي في المنطقة بغية التعرف على الواقع الصناعي فيها، اذ يلاحظ من خلال تحليل الجدولين (1)،(2) والخرائط (2،3،4) ان المجموع الفعلي لعدد المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة في منطقة البحث بلغ (21) منشأة صناعية، وهي تختلف بطبيعة الحال في نصيبها من اجمالي عدد تلك المنشآت وعدد العاملين فيها، فعلى مستوى محافظة بغداد بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة فيها(9) منشأة شكلت نسبة(43%) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث، في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة البصرة(3) منشآت، شكلت نسبة(14%) من أجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة، وفيما يتعلق بمحافظة الانبار فقد كان نصيبها من أجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة(9) منشآت، وهي بذلك تتساوى مع محافظة بغداد من حيث عدد المنشآت الصناعية المتوقفة لتشكل نفس النسبة والتي بلغت(43%) من أجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظات منطقة الدراسة، اما فيما يخص التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة فيلاحظ من خلال تحليل الجدول(1) ان اجمالي عدد العاملين في هذه المنشآت سنة 2018 بلغ(17801) عامل، في حين بلغ اجمالي اجورهم في السنة ذاتها(172707003) الف دينار، اذ يلاحظ ان الصورة العامة لهذا التوزيع تختلف عن صورة توزيع عدد المنشآت الصناعية، فعلى الرغم من ان محافظتي بغداد والانبار احتفظتا بالعدد الأكبر من حيث عدد المنشآت الصناعية المتوقفة، الا ان محافظة البصرة كانت تحتل النصيب الاكبر من الايدي العاملة في المنشآت الصناعية، وهذا ما يفسر ضخامة حجم المنشآت الصناعية المتوطنة فيها، اذ بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة بغداد (1104) عاملا، شكلوا نسبة(6%) من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية في منطقة البحث، في حين بلغ اجمالي رواتبهم السنوية(7482591) الف دينار شكلت نسبة(4%) من أجمالي الرواتب سنة 2018، أما عدد العاملين في المنشآت الصناعية في محافظة البصرة فقد بلغ (9321) عاملا، شكلوا نسبة(52%) من أجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث، بينما بلغ اجمالي رواتبهم السنوية(101084569) الف دينار شكلت نسبة(59%) من اجمالي الرواتب السنوية، وفي محافظة الانبار بلغ عدد العاملين (7376) عاملا شكلوا نسبة(42%) من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث، بلغ أجمالي رواتبهم السنوية(64139843) الف دينار، شكلت نسبة(37%) من اجمالي الرواتب السنوية في محافظات منطقة البحث.

الجدول (1)عدد المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة وتوزيعها الجغرافي وأعداد العاملين وأجورهم 2018.

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية	الأجور السنوية (الف دينار)	النسبة المئوية %
بغداد	9	%43	1104	%6	7482591	%4
البصرة	3	%14	9321	%52	101084569	%59
الانبار	9	%43	7376	%42	64139843	%37
المجموع	21	%100	17801	%100	172707003	%100

المصدر: الباحث بالاعتماد على (1) جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط، بيانات(غير منشورة)، 2018.

(2) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

الجدول(2) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة حسب الوحدات الإدارية وسنوات توقفها للمدة(2000–2018)

ت	المنشأة الصناعية	التوزيع الجغرافي حسب القضاء	تاريخ التوقف
	المنشآت الصناعية في محافظة بغداد		
1	طابوق 14 تموز	المدائن	2003
2	ثرمستون بغداد	المدائن	2003
3	المونة الحرارية	الكرخ	2003
4	المصباح الوهاج	التاجي	2003
5	المستلزمات المدرسية	التاجي	2005
6	طابوق بغداد	المدائن	2011

ت	المنشأة الصناعية	التوزيع الجغرافي حسب القضاء	تاريخ التوقف
المنشآت الصناعية في محافظة بغداد			
7	مضخة ماء المبردة	الاعظمية	2013
8	الكتل الكونكريتية	ابي غريب	2016
9	الأجهزة الإلكترونية(الحاسوب)	الكاظمية	2017
المنشآت الصناعية في محافظة البصرة			
10	ورق البصرة	الهارثة	2003
11	الحديد والصلب	الزبير	2003
12	البتروكيمياويات	الزبير	2011
المنشآت الصناعية في محافظة الانبار			
13	الزجاج	الرمادي	2004
14	السيراميك	الرمادي	2004
15	الفوسفات	القائم	2014
16	الحراريات	الفلوجة	2014
17	الإسمنت الابيض	الفلوجة	2014
18	الإسمنت الاعتيادي	هيت	2014
19	الإسمنت المقاوم	القائم	2014
20	الأسلاك النحاسية	العامرية	2014
21	المبادلات الحرارية	العامرية	2014

المصدر: الباحث بالاعتماد على (1) جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط، بيانات(غير منشورة)، 2018.

(2) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

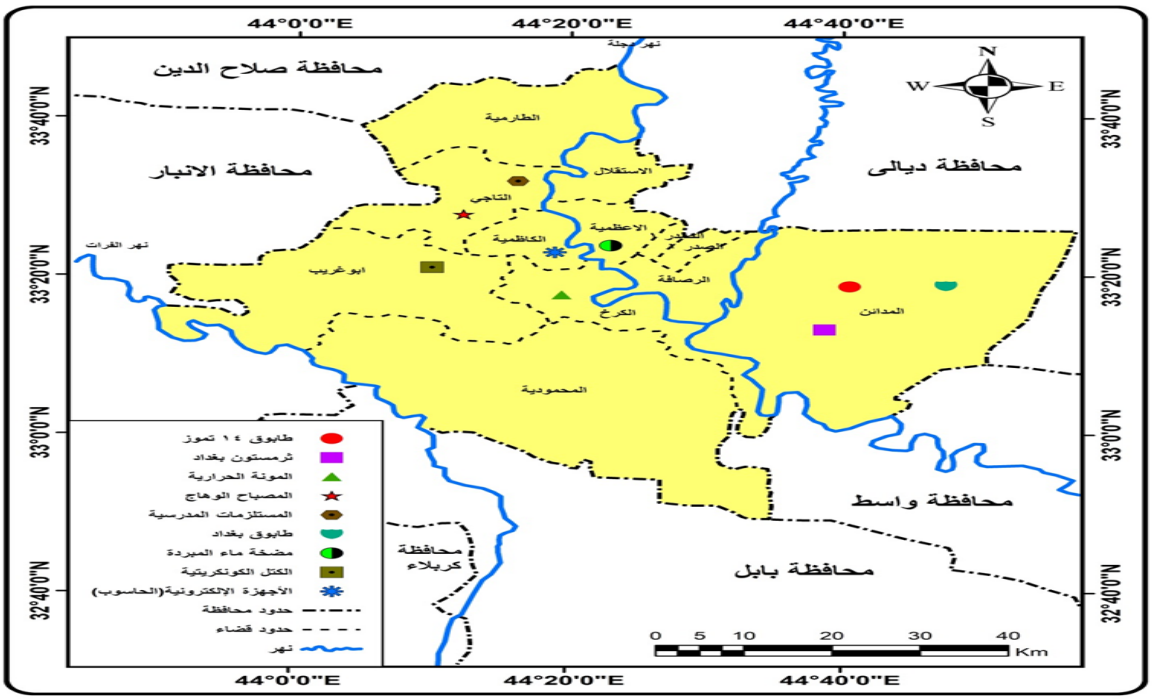

الخريطة(2) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة بغداد

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

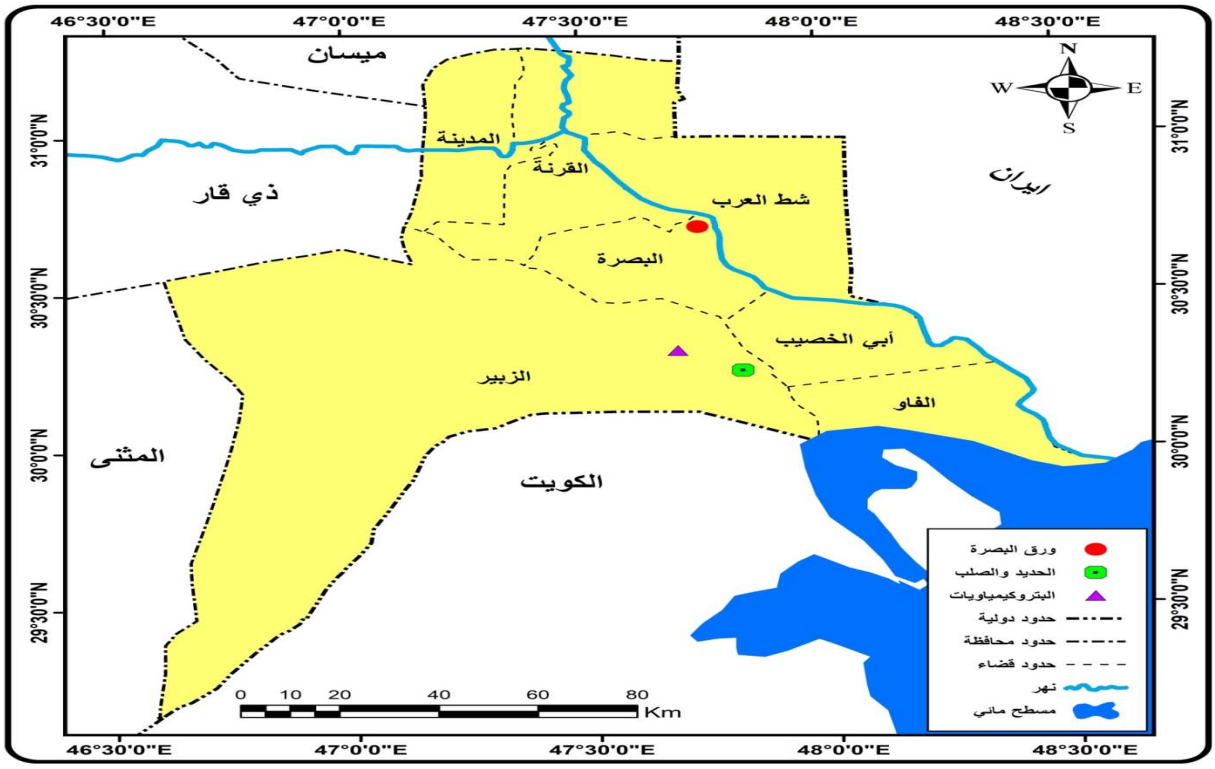

الخريطة(3) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة البصرة

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

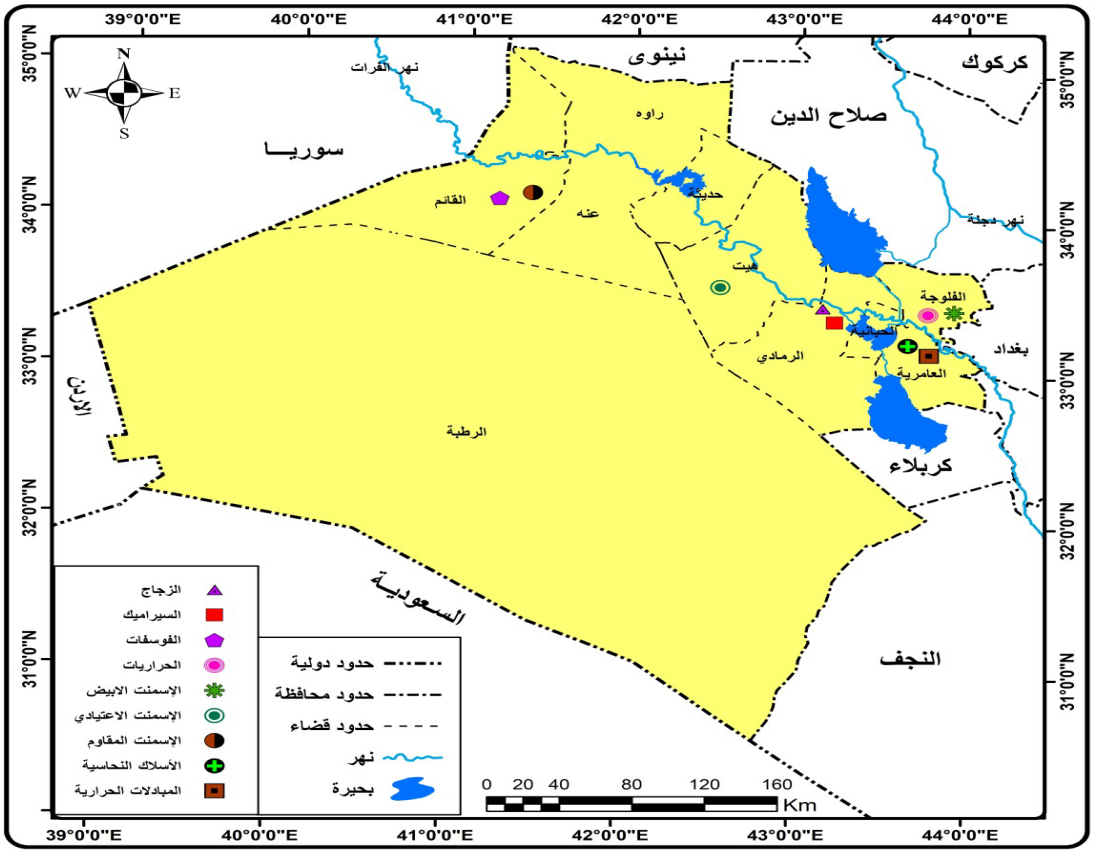

الخريطة(4) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة الانبار

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

المحور الثاني: مشكلات واسباب توقف المنشآت الصناعية في محافظات منطقة البحث:-

أولا: مشاكل الحصار الاقتصادي والحروب:-

واجه قطاع الصناعات التحويلية في منطقة البحث تحديدا والعراق بشكل عام عبر المراحل الزمنية معوقات وعقبات كثيرة ومنها الأزمات الاقتصادية والحروب التي تركت آثار مدمرة على هذا القطاع منذ العمليات العسكرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991 والتي ادت بدورها الى تدمير خدمات البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الصناعي، فضلا عن توجيه الإنفاق إلى المجالات العسكرية على حساب الإنفاق الاستثماري، وهذا يعد أحد أهم العقبات الاقتصادية التي أصبحت تواجه برامج العمل التنموي وبالشكل الذي ادى اضعاف قدرة البلد من النهوض وإمكانية الالتحاق بركب التنمية الصناعية، وقد تفاقمت هذه المشكلات بشكل اكبر بعد دخول العراق في نفق الحصار الاقتصادي والذي امتد لمدة اثنتا عشر سنة، اذ افرزت عواقب هذا الحصار آثار سلبية على القطاع الصناعي، بعد ان اقدمت الدول التي فرضت هذا الحصار من التضييق على هذا القطاع، من خلال شحة المواد الأولية وكذلك النقص الحاصل في المعدات والآلات والأدوات وقطع الغيار الخاصة بالمكائن والخطوط الإنتاجية للمنشآت الصناعية الأمر الذي ادى بدوره الى تلكؤ وتوقف العديد من هذه المنشآت الصناعية، وصولا الى سنة 2003 عام الغزو الامريكي للعراق. هذا من جانب، ومن جانب اخر فقد توجت هذا المنشآت بأعمال السلب والنهب والتخريب والتدمير الذي طال المنشآت لدرجة ايقافها كليا عن الانتاج، ونتيجة لهذه التوقفات التي شهدتها المنشآت الصناعية تراجعت ماكنة الصناعة بشكل كبير في مختلف مجالات الإنتاج والتوزيع ، كما ان عدم الاستقرار الاقتصادي والناجم بصورة أساسية عن عدم الاستقرار السياسي والأمني كان له الاثر في استهداف الكفاءات العلمية واصحاب الخبرات من العلماء والباحثين والمستثمرين، فمن المعروف أن الموارد البشرية والمالية دائما ما تبحث عن البيئة المستقرة أمنيا واقتصاديا، وأن عدم توفر مثل هذه المقومات يعني هجرتها الى الخارج.

وفي منتصف سنة 2013 تعرض العراق الى صدمة أمنية اخرى تمثلت بما يعرف بتنظيم داعش الذي عطل حركة النشاط الاقتصادي في محافظة الانبار وبعض المحافظات الاخرى، اذ اشارت التقديرات الى ان الحرب ضد تنظيم داعش قد كلفت الاقتصاد العراقي (35) مليار دولار، فضلا عن ارتفاع التخصيصات العسكرية من الموازنة الاستثمارية والتي بلغت (25) مليار دولار، كما اشارت هذه التقديرات الى ان الكلف اليومية لهذه الحرب تقدر بـ(15) مليار دولار يوميا،[4] وعمل تنظيم داعش على تدمير وتخريب المنشآت، فضلا عن تفكيك المعدات والآلات والخطوط الإنتاجية للعديد من هذه المنشآت كما هو الحال في منشآت الفوسفات والإسمنت والزجاج والسيراميك والحراريات، وقد تم نقل معداتها وخطوطها الى أماكن مجهولة، وكذلك فان الضربات الجوية التي نفذتها قوات التحالف الدولي على اوكار التنظيم الإرهابي خلال المدة (2013-2017) أدت الى أضرار كبيرة في البنى التحتية والخطوط الانتاجية لهذه المنشآت بالشكل الذي ادى الى توقفها عن الإنتاج بشكل كامل، ويوضح الجدول (3) نسب الدمار التي تعرضت المنشآت الصناعية خلال مدة البحث.

الجدول(3) النسب المئوية لمستويات الدمار للمنشآت الصناعية في محافظات منطقة البحث

ت	المنشأة الصناعية	مستويات الدمار%
1	ثرمستون بغداد	%32
2	المونة الحرارية	%26
3	طابوق 14 تموز	%43
4	الزجاج	%25
5	السيرميك	%11
6	الفوسفات	%30
7	الحراريات	%41
8	إسمنت الفلوجة	%65
9	إسمنت كبيسة	%41
10	إسمنت القائم	%70

المصدر: الباحث بالاعتماد على(1) جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، دائرة الاستثمار، قسم تأهيل المنشآت الصناعية، بيانات(غير منشورة)، 2018.

(2) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

ثانيا: مشكلة ضعف التمويل الحكومي:-

تشكل السياسة المالية احد أهم السياسات الاقتصادية الأكثر فعالية وتأثيرا في دعم المنشآت الصناعية التحويلية كونها تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية والمحافظة على الموجود منها وبما يضمن استمرارية العمل فيها، اذ نجد أن زيادة النفقات الاستثمارية تلعب دوراً مهماً في دعم التنمية الصناعية، من خلال تطوير منشآت هذا القطاع الصناعي ومن ثم زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص معدلات الاستيراد والسلع الصناعية، فضلا عن كونه العنصر الأساسي لنمو وتوسع المنشآت الصناعية في هذا القطاع، وعلى الرغم من الاهمية التي يوفرها الدعم الحكومي، الا ان المنشآت الصناعية في منطقة البحث تعاني من ضعف التمويل الحكومي والذي اصبح احد اهم المعوقات والمشاكل المحددة في إعادة تأهيل وتشغيل هذه المنشآت، اذ ان نقص التمويل الحكومي في اي مرفق صناعي من هذه المنشآت قد ادى الى وجود خلل وتلكؤ في العمليات الانتاجية ومن ثم التوقف في العمل الآلي والانتاجي الكمي والنوعي، وكذلك الارباك الفني الواضح في سير العمليات الانتاجية الأمر الذي أدى الى توقفها كليا عن الانتاج، والذي عكس ضعف قدرة المنشآت الصناعية على المستوى الداخلي والخارجي بعد ان كانت لهذه المنشآت دورا حيويا في تلبية احتياجات السوق المحلية وحتى الاسواق الخارجية، كما حو الحال في منشآت الفوسفات والإسمنت، اذ تتطلب هذه المنشآت رؤوس اموال كبيرة وتقنيات تكنلوجية عالية لإنجاز اعمال التأهيل والتشغيل سواء فيما يتعلق في استيراد وتنصيب الخطوط الانتاجية الحديثة ومن مناشئ رصينة والتي تعمل بتكنلوجيا حديثة، وكذلك ما تتطلبه من عمليات تأهيل الأبنية والمسقفات وخدمات البنى التحتية من الماء والطاقة الكهربائية وخدمات مكافحة الحرائق وغيرها من الخدمات الصناعية، بما في ذلك خدمات صيانة الخطوط والمعدات الانتاجية وغيرها، وكذلك توفير محطات للطاقة الكهربائية خاصة بكل منشأة صناعية للتعويض عن الانقطاعات في شبكة الكهرباء الوطنية، لا سيما بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تعرضت لعمليات التدمير والتخريب والسلب خلال العمليات العسكرية التي صاحبت دخول الاحتلال الامريكي للعراق سنة 2003 كما هو الحال بالنسبة لمنشآت ثرمستون بغداد وطابوق (14) تموز والمونة الحرارية في محافظة بغداد ومنشآت الحديد والصلب والورق في محافظة البصرة، او خلال العمليات العسكرية ضد تنظيمات داعش الارهابية منتصف سنة 2013 والتي استمرت حتى سنة 2018، كما تتطلب العديد من هذه المنشآت تفكيك ورفع الاجزاء والمعدات التي لا يمكن الاستفادة منها وكل ما يتعلق بمخلفات هذه الحرب، كما هو الحال بالنسبة لمنشآت الفوسفات والزجاج والسيراميك والإسمنت والطابوق الحراري في محافظة الانبار، فضلا عن أهمية الدعم الحكومي في توفير المواد الاولية الرئيسة والثانوية التي تتطلبها هذه المنشآت، لا سيما التي تستورد من الخارج وكذلك المستخدمات الصناعية الاخرى من الوقود والزيوت، والتي يمكن من خلالها ان تصل هذه المنشآت الى الطاقات التصميمية والمستهدفة، مع استحداث خطوط انتاجية جديدة ، ويوضح الجدول(4) اجمالي المبالغ المالية المطلوبة الخاصة بإعادة تأهيل وتشغيل كل منشأة صناعية والتي بلغت(1353442000) الف دينار، إلا ان الحاجة الفعلية تفوق الامكانات المعدة للنهوض بواقع المنشآت الصناعية في منطقة البحث، اذ ان ضعف التمويل الحكومي الخاص بالقطاع الصناعي كان ولا يزال من المعوقات والأسباب الرئيسة التي تقف حائلا دون اعادة تأهيل هذه المنشآت، اذ يلاحظ من خلال الجدول(5) ان التخصيصات السنوية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق هي غير كافية لإعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية في منطقة البحث وحدها وليس على مستوى المنشآت الصناعية في العراق، فضلا عن ان هذه التخصيصات هي متذبذبة والتي هي انعكاس لطبيعة المرحلة السياسية والأمنية التي مر بها العراق، اذ بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية السنوية للمدة(2000– 2018)(200179009) الف دينار، ففي سنة 2000 بلغ حجم التخصيصات الاستثمارية ادنى مستوياتها اذ بلغت(277245) الف دينار، ويمكن ان نعزو ذلك الى الظروف الاقتصادية التي تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والتي ادت تقليل حجم الصادرات النفطية العراقية ومن ثم انخفاض التخصيصات الاستثمارية لجميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الصناعي، في حين بلغ حجم التخصيصات الاستثمارية السنوية اعلى مستويات لها في سنة 2013 نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فضلا عن الاستقرار الأمني النسبي الذي عاشه العراق خلال تلك السنة، وعليه يمكن القول ان التغيرات الحاصلة في حجم التخصيصات الاستثمارية السنوية كانت منقادة ومتأثرة بالاستقرار الامني ومدى توفر بيئة مناسبة للتوسع في المشاريع الصناعية، فضلاً عن الموقف المالي الذي يولي اهمية واولوية الى قطاع الصناعة التحويلية، الأمر الذي أدى الى استمرار توقف هذه المنشآت واعتماد السوق المحلية على الاستيرادات في سد حاجتها المحلية، وان عدم وضوح توجهات سياسة الإنفاق الاستثماري للدولة في قطاع الصناعات التحويلية ادى الى تدني ناتج هذا القطاع وضعف تأثيره في التنمية الاقتصادية.

الجدول(4) المبالغ المالية المطلوبة لإعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية في محافظات منطقة الدراسة (بالألف دينار).

المنشأة الصناعية	المبالغ المطلوبة للتأهيل
المنشآت الصناعية في محافظة بغداد	
المستلزمات المدرسية	5398000
الثرمستون	3000000
طابوق بغداد	6000000
طابوق (14) تموز	7500000
هياكل ابي غريب	3000000
المونة الحرارية	3900000
المصباح الوهاج	3500000
مضخة ماء المبردة	2700000
المنشآت الصناعية في محافظة البصرة	
ورق البصرة	121964000
البتروكيمياويات	120000000
الحديد والصلب	165000000
المنشآت الصناعية في محافظة الانبار	
الفوسفات	600000000
الزجاج	19963000
السيراميك	10517000
الحراريات	11000000
سمنت الفلوجة	84000000
سمنت القائم	90000000
سمنت كبيسة	96000000
المجموع	1353442000

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على(1) جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاستثمارية، قسم تأهيل المنشآت الصناعية، بيانات(غير منشورة)، 2018. (2) (2) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

الجدول (5)التخصيصات السنوية للقطاع الصناعي في العراق للمدة(2004ـ 2018)(بالألف) دينار.

السنوات	التخصيصات السنوية
2000	277245
2001	340794
2002	489665
2003	-
2004	2825794
2005	3515146
2006	6167875
2007	4656039
2008	9249638
2009	4577404

السنوات	التخصيصات السنوية
2010	8312072
2011	13731246
2012	22292060
2013	27213916
2014	19543673
2015	17270175
2016	18096352
2017	20243589
2018	21376326
المجموع	200179009

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة برامج الاستثمار الحكومي، سنوات متفرقة.

ثالثا: مشكلة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الصناعية المستوردة:-

تعد سياسة الإغراق السلعي أحد اهم المشكلات والتحديات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه المنشآت الصناعية الوطنية عموما والمنشآت الصناعية في منطقة البحث على وجه التحديد والتي كانت من الاسباب الرئيسة في توقف هذه المنشآت لا سيما بعد سنة 2003، اذ شهدت الاسواق العراقية انفتاحا كبيرا امام المنتجات الصناعية المستوردة ومن مختلف دول العالم، وان انفتاح السوق العراقية على مصراعيها امام هذه المنتجات وبالشكل الفوضوي وغير المسؤول لكل انواع السلع دون ضوابط او فرض رسوم كمركية او رقابة على الجودة والمواصفات، منذ الاحتلال الامريكي أدى الى توقف العديد من المنشآت عن الانتاج، لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الانتاج، وان العديد من السلع الصناعية الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة انتاجها في بلدانها الاصلية مما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالإغراق، والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على السوق العراقية ومن ثم امكانية رفع اسعار تلك السلع فيما بعد.

لقد فرضت سياسة الباب المفتوح على العراق بموجب القرار رقم(54) والذي تم اصداره من قبل الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر سنة 2004 والذي تضمن إجراءات الانتقال من سياسة الحماية التجارية الى سياسة حرية التجارة، اذ تضمنت هذه السياسة تخفيض التعرفة الكمركية على الاستيرادات الخارجية وتوحيدها في رسم موحد والذي يتضمن نسبة(5%) فقط من قيمة السلع المستوردة [5]، وان هذه النسبة المتدنية لا توفر الحماية الكافية لمنتجات المنشآت الصناعية الوطنية، الأمر الذي أدى بدوره الى السماح باستيراد جميع السلع بما في ذلك السلع الصناعية ومن جميع دول العالم، اذ لم تقيد هذه السياسة نوع المنشأ او مصدر السلع والبضائع المصدرة الى داخل الأسواق المحلية، وما يدعو للغرابة ان الضرائب التي تفرض على المواد الاولية التي تستوردها الصناعات الوطنية بما في ذلك المنشآت الصناعية في منطقة البحث تصل نسبتها الى (20%) وهذا ادى بدوره الى ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج في تلك المنشآت مما يزيد من الصعوبات التي تواجه اعادة تأهيلها وتشغيلها، لا سيما في ظل ضعف التمويل الحكومي وصعوبة استمرار إدارة المنشآت في العمل على تطويرها وبما يسمح على منافسة المنتجات الصناعية المستوردة.

ويرى الباحث ان هنالك العديد من الاسباب التي ادت الى تفاقم ظاهرة الاغراق السلعي والتي من اهمها:-

1. ان الدول الإقليمية على وجه التحديد والدول الصناعية عموما قد وجدت من العراق بعد احداث سنة 2003 اسواقا واسعة لتصريف منتجاتها لا سيما من النوعيات والمواصفات الرديئة دون ان تخضع الى الرقابة الكافية بحيث نجد ان هذه المنتجات تنافس بعض منتجات المنشآت الصناعية في منطقة البحث، كما هو الحال في منتجات الحديد والإسمنت والزجاج والطابوق الحراري ومضخات ماء المبردة.
2. غياب الأجهزة الرقابية وعدم كفاية المختبرات المزودة بالأجهزة والكوادر المتخصصة الأمر الذي انعكس سلبا على المنتجات الصناعية في تلك المنشآت.
3. الافتقار الى نظام تجاري محكم والذي يمكن من خلاله حماية المنتجات المحلية في تلك المنشآت من محاولات الإغراق

لا سيما تلك التي تمارسها الدول الإقليمية في ظل ضعف الأنظمة والقوانين اللازمة لردع مستوردي السلع الصناعية.

4. غياب الوعي الكافي لدى المستهلك من خلال عزوفه في اقتناء المنتجات الصناعية المحلية بالرغم من قناعة البعض بجودة المواصفات المعتمدة في المنتجات الصناعية الوطنية ولجؤهم الى شراء المنتجات الصناعية المستوردة المشابهة، وذلك لانخفاض اسعارها على الرغم من رداءة البعض منها، الا ان هذا الاعتقاد غير صحيح، اذ ان دخول هذه المنتجات وبأسعار منخفضة أدى الى القضاء على صناعات معينة وهذا ما حدث فعلا للمنشآت الصناعية في منطقة البحث والتي تنتج سلع ومنتجات صناعية مماثلة للمنتجات المستوردة، بحيث اصبحت غير قادرة على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة، وهذا ما أثر سلبا على بعض المنشآت الصناعية والتي اضطرت الى التوقف عن الإنتاج كما هو الحال في منشآت مضخة ماء المبردة والأجهزة الإلكترونية.

وفضلا عن ذلك هنالك العديد من المبررات التي تدعو الى ممارسة ظاهرة الاغراق السلعي في العراق من اهمها:-[6]

1. مبررات تنافسية:- تتجسد هذه المبررات في رغبة بعض الشركات الصناعية العالمية التي تهدف الى تطبيق سياسة الاغراق السلعي في ابعاد من ينافسها في السوق المستهدف، من اجل السيطرة عليه مما يدفع بالمنتج إلى مغادرة السوق أو مغادرة السلعة محل البحث، بسبب ما يتحمله من خسارة جراء ذلك، وهذا ما ينطبق على ما واجهته المنشآت الصناعية في منطقة البحث.

2. مبررات سياسية:- ينتج هذا النوع من الإغراق من خلال محاول بعض الدول انتهاج سياسة الإغراق للأسواق بالمنتجات الصناعية، لا سيما المشابهة للمنتج المحلي وبكميات كبيرة جدا وبأسعار مدعومة، اذ تهدف هذه الدول من خلال ذلك الى السيطرة والتغلب على المنتج الصناعي الوطني ومحاوله ابعاده عن السوق ومن ثم الاحلال محله، ولذلك تبقى هذه الدول مستفيدة من توقف هذه المنشآت.

3. مبررات استراتيجية:- يعد هذا النوع من المبررات الأخطر من بين مبررات الإغراق السلعي، اذ ان الهدف من هذا النوع هو تدمير الصناعة الوطنية في العراق وعلى المدى البعيد، وذلك من خلال تسويق منتجات صناعية معينة في سوق مستهدفة وبسعر ومواصفات ينتج عنها تدمير الانتاج الصناعي المحلي، وهذا ما حدث ولا يزال يحدث حاليا في الأسواق العراقية من خلال اعتماد بعض الدول لا سيما المجاورة للعراق لهذا النوع من المبررات والتي يكون الهدف منها استمرار توقف المنشآت الصناعية لا سيما الاستراتيجية منها، وهذا ما ينطبق على المنشآت الصناعية في منطقة البحث.

وفي هذا الصدد ونتيجة للأسباب والمبررات المذكورة اعلاه ترى ادارة تلك المنشآت الصناعية بالإجماع ان من اهم المعوقات والمشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه تلك المنشآت هي مشكلة الاغراق السلعي .

وكان من نتيجة ذلك انخفاض دورها في السوق المحلية، ولم تقف المشكلة الى هذا الحد بل انها كانت سببا في توقف بعض المنشآت الصناعية عن الانتاج بشكل نهائي لعدم قدرتها على المنافسة كما هو الحال في منشآت انتاج الاجهزة الإلكترونية (الحاسوب) ومنشاة انتاج مضخة ماء المبردة، وهذا ما يدعو لاستمرار مخاوف أدارة المنشآت الصناعية من استمرار هذه المشكلة حتى في حالة اعادة تأهيلها وتشغيلها، ويمكن ان نوضح ظاهرة الاغراق وآثرها على المنشآت الصناعية المتوقفة من خلال معطيات الجدول(6) والتي توضح الحجم للسلع الصناعية المصدرة والتي اصبحت ظاهرة خطيرة تغزو السوق المحلية.

الجدول(6) ظاهرة الإغراق السلعي بالمنتجات الصناعية المشابهة لمنتجات المنشآت الصناعية المتوقفة والمصدرة الى السوق المحلية وكمياتها وأهم الدول المصدرة والجهات المستفيدة لسنة 2018.

أسم السلعة	الكمية	الدول المصدرة	الجهات المستفيدة
الدفاتر المدرسية	46216343 دفتر	ماليزيا- تايلند- مصر السعودية	وزارة التربية- القطاع الخاص
أطباق البيض	20972 قطعة	ماليزيا- تايلند- الصين	وزارة الزراعة- القطاع الخاص
الورق المقوى	35671 طن	هولندا- الاردن- الامارات	القطاع الخاص
ورق الكتابة والطباعة	50914 طن	ماليزيا- تايلند- فلندا	وزارة التربية- القطاع الخاص
الصناديق المعرجة	27628 طن	ماليزيا- تايلند- فلندا	شركات وزارة الصناعة والمعادن
مناديل ومناشف الورق	168136 طن	الامارات- السعودية- الاردن	القطاع الخاص
الحبيبات البلاستيكية	123069 طن	أيران- قطر- تركيا- كوريا	وزارة الصناعة - القطاع الخاص

أسم السلعة	الكمية	الدول المصدرة	الجهات المستفيدة
الأغطية الزراعية	13261 طن	الصين– كوريا– تركيا– ايران	وزارة الزراعة– القطاع الخاص
أكياس النفايات	18624 طن	الصين– كوريا– تركيا– ايران	وزارة البلديات والأشغال– القطاع الخاص
الصودا الكاوية	16597 طن	الصين– كوريا– الاردن	وزارة النفط
الكلور	15429 طن	الصين– كوريا– الاردن– السعودية	وزارة الكهرباء
هايبوكلوريدات	120721 طن	السعودية– الصين– كوريا	وزارة النفط– وزارة الكهرباء
الأسمدة المركبة	1647219 طن	الاردن– الصين	وزارة الزراعة– القطاع الخاص
سماد السوبر	906835 طن	الاردن– الصين	وزارة الزراعة– القطاع الخاص
الالواح الزجاجية	105392 طن	الصين– الهند– الامارات– مصر	دوائر الدولة– القطاع الخاص
القناني الزجاجية	73163 طن	الصين– الهند– الامارات– مصر	وزارة الصحة– القطاع الخاص
الاواني المنزلية(الزجاجية)	208531 طن	الصين– الهند– الامارات– مصر	القطاع الخاص
سيلكات الصوديوم	24253 طن	السعودية – ايران– الهند	وزارة الصناعة– وزارة النفط
الكاشي السيراميكي	37143206 طن	اسبانيا– ايطاليا– الهند– ايران	دوائر الدولة– القطاع الخاص
الادوات الصحية	10142047 طن	اسبانيا– ايطاليا– ايران– الهند	دوائر الدولة– القطاع الخاص
الأسمنت	69576027 طن	ايران– باكستان– الهند– مصر – السعودية	وزارة الأسكان والتعمير – القطاع الخاص
المونة الحرارية	11216 طن	السعودية– ايران– مصر – باكستان	وزارة الصناعة– وزارة النفط
الطابوق الحراري	855524 طن	ايران– الامارات– مصر	وزراة الصناعة– وزارة النفط
الحديد والصلب	11729136 طن	اوكرانيا– كازخستان– تركيا– الامارات	وزارة الأسكان والتعمير – القطاع الخاص
الأسلاك الكهربائية	228357 طن	أوكرانيا– الصين– السعودية– الامارات	وزارة الكهرباء
الانابيب النحاسية	213517 طن	الصين –كوريا– ماليزيا– روسيا	وزارة الكهرباء
مضخة ماء المبردة	14285712 قطعة	دوائر الدولة– القطاع الخاص	أيران– الصين– كوريا– الهند
مصابيح الإنارة	62857136 قطعة	دوائر الدولة– القطاع الخاص	الصين– الهند– ايران– تركيا
اجهزة الحواسيب	287934 قطعة	دوائر الدولة– القطاع الخاص	الصين– كوريا– ماليزيا

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على (1) جمهورية العراق، وزارة التجارة، قسم الاستيرادات، بيانات(غير منشورة) 2018.

رابعا: مشكلة الفساد الإداري:–

تعد ظاهرة الفساد الإداري وانعكاساتها السلبية واحدة من المشاكل الخطيرة التي يعاني منها العراق بعد التغيير السياسي سنة 2003، فهي من المشكلات والتحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية الصناعية، كونها تشكل عقبة رئيسة امام اي مشروع الصناعي، ولأسباب تتعلق بضعف سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات والدوائر الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل تلك الدوائر للمفسدين في الهرم الوظيفي، وقد ترتب على هذا الحال ظهور آثار سلبية ومشاكل في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك مشكلة توقف المنشآت الصناعية، ويمكن ان نعزو ذلك الى تبوء المسؤولين والمدراء وبعض القيادات غير الكفؤة على رأس صناع القرار، وذلك حسب مبدأ المحاصصة التي تجري على أساسها العملية السياسية في العراق والتي تم تطبيقها في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية، بما في ذلك وزارة الصناعة والمعادن العراقية، فضلا عن استبعاد واستهداف الكفاءات العلمية في مجال الصناعة التي تمتلك الخبرة وتهميش دورهم الريادي في اعداد خطط حقيقية يمكن ان تساهم في اعادة

تأهيل المنشآت الصناعية في منطقة البحث.

ومن خلال الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث وجد ان الفساد الاداري كان من الأسباب الرئيسة في اهمال المنشآت الصناعية واستمرار توقفها سواء التي أصابها التدمير او التي توقفت من جراء مشكلات اخرى، فضلا عن ذلك فان هذه الظاهرة تعد من الاسباب الرئيسة في عدم ايجاد السياسة الاستثمارية الحقيقية، الامر الذي ادى الى ضعف دور الاستثمار في هذه المنشآت وعدم وجود تخطيط حقيقي للنهوض بها، نتيجة الصراعات السياسية بين الكتل الاحزاب السياسية، وعدم التعامل مع منشآت هذا القطاع على انها شريك اساسي للنهوض بالاقتصاد العراقي عموما ومنطقة البحث تحديدا، كذلك فان العديد من الاحزاب والجهات السياسية كان لها دورا مهما في استمرار توقف العديد من هذه المنشآت، وذلك من خلال عقد العديد من الصفقات الوهمية سواء فيما يتعلق بالحصول على المواد الاولية المستوردة او الخطوط الانتاجية والمكائن وقطع الغيار، كما هو الحال بالنسبة لمنشآت صناعة المستلزمات المدرسية ومنشآت والورق والحديد والصلب ومنشآت الاسلاك النحاسية والمبادلات الكهربائية والزجاج والسيراميك، ولم يقف التأثير السلبي لظاهرة الفساد الاداري وتأثيره على توقف المنشآت الصناعية عند هذا الحد، بل أن العقود التي أبرمها بعض المسؤولين في وزارة الكهرباء والتي قدرت بـ(7) مليار دولار والتي كان من الممكن ان تؤمن الطاقة الكهربائية والتي تعد من المشكلات الرئيسة التي تعاني منها هذه المنشآت، اذ تبين من خلال التقارير ان هذه العقود تتعلق بمولدات كهربائية وقطع غيار للمحطات اشتراها العراق وهي غير صالحة للخدمة، او ان خدمتها انها ذات سقف زمني قصير الصلاحية،[7] وحتى قانون إعادة المفصولين السياسيين الى الخدمة في القطاع الصناعي فإنه يعد احد مظاهر الفساد الاداري من خلال تطبيق القانون بصورة مخالفة للتعليمات والقوانين المحددة بعد احداث 2003/4/9، اذ ظهرت بعد هذه الاحداث تشريعات تعيد هؤلاء الى الخدمة والذين عزلوا لأسباب سياسية، اذ اصدرت الامانة العامة التعليمات رقم (1) لسنة 2006 لتسهيل تنفيذ القانون رقم (24) لسنة 2005 [8]، الا ان هذه التعليمات لم تطبق على كل المفصولين، فقد دخلت المحسوبية في هذا القانون وتم شمول اشخاص لم تنطبق عليهم التعليمات من خلال ارتكابهم قضايا الرشاوى والاختلاس قبل احداث سنة 2003 واحتسبوا ضمن المفصولين السياسيين

خامسا: مشكلة المواد الاولية:-

تعاني العديد من المنشآت الصناعية في منطقة البحث وبدرجات متفاوتة من مشكلة الحصول على المواد الاولية لا سيما المستوردة منها، سواء كانت مواد اولية رئيسة او ثانوية(مساعدة)، وقد أدت هذه المشكلة الى توقف العديد من هذه المنشآت ويمكن ان نعزو ذلك الى العديد من الأسباب ومنها:-

أ. ان الجهات الحكومية التي تدعي انها مسؤولة عن تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق تكف ايديها عن تقديم التسهيلات المالية او تقديم التسهيلات للحصول على المواد الاولية المستوردة من الخارج والتي تتطلبها تلك المنشآت لا سيما بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تمتلك ميزات تنافسية، كما هو الحال بالنسبة لمنشآت صناعة المستلزمات المدرسية والحديد والصلب والورق والزجاج والمبادلات الحرارية والاسلاك النحاسية، اذ ان توفير المواد الاولية لهذه المنشآت يجعل المنتجات الصناعية الوطنية في هذه المنشآت ذات قدرة كبيرة على منافسة المنتجات الصناعية المستوردة.

ب. هنالك مشكلة أخرى تتعلق بالحصول على المواد الاولية المستوردة وهي عدم ضمان استمرارية الحصول على تلك بالمواد وبحسب الأوقات والكميات المطلوبة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية، فقد كان لظروف الحصار الاقتصادي على العراق وما تلاه من أحداث سياسية وأمنية سبب رئيسا في توقف العديد من تلك المنشآت، نتيجة لعدم الحصول على المواد الاولية بصورة منتظمة بالشكل الذي أدى الى تلكأها وزيادة خسائرها الاقتصادية ومن ثم توقفها عن الانتاج نهائيا.

ت. من المشاكل الاخرى الخاصة بالمواد الاولية المستوردة هي ارتفاع اسعارها، فضلا عن ارتفاع تكاليف نقلها لا سيما وان اغلب موادها كبيرة الحجم وثقليه الوزن، كمواد سكراب الحديد والنحاس والألمنيوم وعجينة الورق والاطيان وغيرها، ومما لاشك فيه إن عمليات استيرادها ليست بالعملية السهلة، لا سيما وان استيراد غالبية هذه المواد هي من دول ليست اقليمية مثل روسيا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والصين وكوريا وغيرها، ان السوق العراقية تشهد حاليا مشكلة كبيرة تتمثل بظاهرة الاغراق السلعي، ومما يثير الاستغراب ان الدولة العراقية تفرض تعرفة كمركية على المواد الاولية الصناعية الداخلة الى العراق وبنسبة(20%) في حين ان نسبة التعرفة الكمركية التي تفرض على المنتجات الصناعية المستوردة تبلغ (5%) فقط، ويوضح الجدول(7)،(8) المواد الاولية المستوردة التي تتطلبها العمليات الانتاجية في المنشآت الصناعية في منطقة البحث والتي كانت من الاسباب الرئيسة لتوقفها.

الجدول(7) المواد الأولية المستوردة الداخلة في منتجات المنشآت الصناعية في محافظات منطقة البحث ومصادرها ونسبها في العملية الانتاجية

خط انتاج الدفاتر المدرسية		
المادة الأولية	**مصدرها**	**النسبة المئوية**
ورق كتابة وطباعة	(فلندا، فيتنام)	%92
منشأة انتاج الأجهزة الإلكترونية		
اللوحة الرئيسة	(كوريا الجنوبية)	%20
القرص الصلب	(ماليزيا)	%20
الحاجز (الغطاء)	(تايلند)	%20
الشاشة	(تايوان)	%20
قارئ الاقراص	(ماليزيا)	%5
وحدة التخزين	(كوريا الجنوبية)	%10
وحدة الذاكرة	(كوريا الجنوبية، ماليزيا)	%5
المجمـــــــوع		%100
منشأة المونة الحرارية		
السمنت الحراري	(تركيا، ايران)	%22
منشأة ابي غريب لانتاج الكتل الكونكريتية		
حديد التسليح	(تركيا، اوكرانيا)	%3
منشأة ورق البصرة		
عجينة الورق	(فلندا، الصين– روسيا)	%29
منشأة الحديد والصلب		
الحديد الإسفنجي	(الهند– أوكرانيا– روسيا)	%59
السكراب	(روسيا– المانيا– الصين)	%40
المجمـــــــوع		%99
منشاة انتاج انابيب المبادلات الحرارية		
النحاس	(صربيا– أوكرانيا– روسيا)	%50
الزنك	(روسيا– المانيا– الصين)	%30
الألمنيوم	(بولونيا– المانيا– روسيا)	%10
النيكل	(صربيا – روسيا– المانيا– الصين)	%10
المجمـــــــوع		%100
منشأة انتاج الأسلاك الكهربائية		
النحاس	(كرواتيا– صربيا– أوكرانيا– روسيا)	%95
الالمنيوم	(روسيا– المانيا– الصين)	%5
المجمـــــــوع		%100

(1) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

الجدول(8)المواد الأولية المستوردة الداخلة في صناعة منتجات السيراميك ومصادرها ونسبها في العملية الانتاجية

كاشي الجدران السراميكي		
المادة الاولية	مصدرها	النسبة المئوية %
أنكوب(مادة اساس لإخفاء المسامات)	مستورد(اسباني– ايطالي– تركي)	%17
الفرتز (لفرفوري)	مستورد(اسباني– ايطالي– تركي)	%34
طين صيني	مستورد(الصين– اسباني– ايطالي– تركي)	%2
المجمـــــــوع		%53
انتاج الأدوات الصحية(جسم القطعة)		
الفلدسبار	مستورد(تركيا– ايطاليا)	%26
كرات الطين(لون رصاصي)	مستورد(ايطالي– تركي)	%18
مواد مساعدة(الصودا– كربونات الصوديوم)	مستوردة(رومانيا، روسيا، تركيا، الصين)	%2
المجمـــــــوع		%46
انتاج الأدوات الصحية(صبغ الجسم)		
الفلدسبار(أكثر نقاوة ونعومة)	مستورد(تركيا– ايطاليا)	%20
دلستونايت	مستورد (ايطاليا– اسبانيا)	%24
سليكات الزركونيوم	مستورد(تركيا– ايطاليا– اسبانيا)	%12
طين ابيض (أكثر نقاوة ونعومة)	مستورد(تركيا– ايطاليا– اسبانيا)	%14
أوكسيد الزنك	مستورد(تركيا– ايطاليا– اسبانيا)	%2
مواد مساعدة(صودا)(C.MC)	مستورد(تركيا– ايطاليا– اسبانيا)	%2
المجمـــــــوع		%74

(1) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

سادسا: مشكلة الطاقة والوقود:-

تعاني المنشآت الصناعية في منطقة البحث من ازمة كبيرة تتمثل بالعجز الكبير في الحصول على الطاقة الكهربائية، لا سيما بعد سنة 2003 وبالشكل الذي ادى الى توقف البعض منها بشكل كامل عن الانتاج، فعلى الرغم من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي استمر لأكثر من (20) سنة والذي عانت فيه منظومة الطاقة الكهربائية في العراق من العديد من العقبات والمشاكل، بما في ذلك مشكلة الحصول على قطع الغيار، الا ان المنشآت الصناعية في العراق عموما ومنطقة البحث تحديدا كانت تجهز مركزيا بالطاقة الكهربائية وعلى مدى ساعات التشغيل اليومي، ولكن مع دخول الاحتلال الامريكي وما تبعه من احداث تفاقمت هذه المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع الطاقة والتي يعود بعضها الى استهداف وتدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية وانابيب الوقود المغذية لها وما تعرضت له منظومة الطاقة الكهربائية من عمليات نهب وتخريب وخرق لمنظومة الطاقة الكهربائية واستراق طاقتها من جانب، وشحة قطع الغيار وتقادم المحطات الكهربائية من جانب آخر، فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، من خلال ابرام العديد من العقود الوهمية مع شركات اجنبية وفق حجج ومبررات لإعادة تأهيل منظومة الطاقة الكهربائية، لا سيما وان هنالك مليارات الدنانير التي اهدرت دون ان يكون هنالك أي أثر ملحوظ من خلال المحاولات والخطط المتعددة لزيادة الطاقات الانتاجية في المحطات الكهربائية القائمة او اقامة محطات كهربائية جديدة او حتى من خلال عملية استيراد الطاقة الكهربائية من بعض الدول المجاورة مثل السعودية وايران.

وعلى هذا الأساس نجد ان العديد من هذه المنشآت قد لجأت الى ايجاد البدائل تمثلت بالمحطات ومولدات الديزل الخاصة بكل منشأة صناعية كبديل لشبكة الكهرباء الوطنية والتي نجحت الى حد ما في قيام واستمرار تشغيل هذه المنشآت بالقدر الذي عجزت

فيه شبكة الكهرباء الوطنية في ضمان قيام وتشغيل هذه المنشآت قبل التوقف، كما هو الحال في منشآت صناعة الأجهزة الكهربائية ومضخات ماء المبردة والإسمنت والطابوق الحراري وغيرها من المنشآت، ولولا توفر هذه المحطات والمولدات لما استطاعت هذه المنشآت من الاستمرار في انتاجها، وعلى الرغم من الأهمية التي تقدمها هذه المحطات لبعض المنشآت الصناعية في منطقة البحث، الا انها لا توفر جميع الحلول التي يمكن من خلالها تلافي مشكلة الطاقة الكهربائية، اذ هنالك العديد من المنشآت الصناعية تتطلب كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية والى تيار كهربائي عالي الفولتية، كما هو الحال في منشآت صناعة الحديد الصلب والزجاج والسيراميك، بل وان البعض من هذه المنشآت غير مجهزة بالأساس بمحطات ومولدات خاصة بها، كما هو الحال في منشآت ثرمستون بغداد وورق البصرة والحديد والصلب الزجاج والسيراميك والاسلاك النحاسية والمبادلات الكهربائية، وعليه فان مثل هذه المشاكل كانت من المسببات التي لها دورا مهما في استمرار توقف هذه المنشآت.

وهنالك مشكلة أخرى تعاني منها المنشآت الصناعية في منطقة البحث والتي ادت الى توقف بعضها عن الانتاج والتي تتمثل بمشكلة الوقود غير الكافي لتشغيل هذه المنشآت، اذ ان الحصص المخصصة من قبل وزارة النفط والخاصة بكل منشاة صناعية هي غير كافية للتشغيل، فضلا عن ذلك فان هذه الحصص قد لا تصل في الاوقات المطلوبة الامر الذي ادى الى حدوث تلكؤ في تشغيل هذه المنشآت، وقد ترتب على ذلك زيادة خسائر هذه المنشآت ومن ثم توقفها عن الانتاج، فبعد ان كانت الدولة تعمل على تجهيز المنشآت الصناعية قبل احداث سنة 2003 بالكميات اللازمة من الوقود لتشغيل هذه المنشآت وبأسعار مدعومة، اذ يصل سعر النفط الاسود الذي يستعمل في تشغيل الافران الى (10) دينار، في حين يصل سعر وقود زيت الغاز (الكاز) الى(150) دينار، وصلت اسعار النفط الاسود سنة 2018 على سبيل المثال الى اكثر من (200) دينار، كل هذه المشكلات والعقبات ادت الى تلكؤ العديد من المنشآت الصناعية في منطقة البحث وتوقفها عن الانتاج بشكل نهائي كما هو الحال في منشأة طابوق بغداد التي توقفت عن الانتاج سنة2011 وذلك بحسب قرار وزارة الكهرباء والذي يقضي بعدم تزويد هذه المنشأة بالطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية وتحويل الحصة المقررة لها الى الاستعمال السكني في المنطقة التي تتواجد فيها هذه المنشأة.

ولم يختلف الأمر بالنسبة لمنشأة البتروكيمياويات في محافظة البصرة والتي توقفت عن الانتاج سنة 2011 بسبب توقف تجهيز المنشأة بوقود الغاز، وذلك بحسب كتاب شركة غاز الجنوب المرقم(263) في 2011/4/27 والذي اشارت فيه الشركة الى ايقاف تزويد منشأة البتروكيمياويات بمادة الغاز، وقد عزت هذا الامر الى الهبوط الحاد في شبكة الكهرباء الوطنية ولغرض توفير الغاز الى محطات الكهرباء الوطنية، من اجل زيادة حصة الاستعمال السكني، اذ ارتأت العمل بإيقاف المنشأة على ان يتم تجهيزها بمادة الغاز لأغراض توليد الطاقة الكهربائية للأغراض الخدمية فقط من دون اي عملية انتاجية.

سابعا: مشكلة التقادم التكنلوجي:–

ان أغلب المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث يعود تأسيسها وتشغيلها الى سبعينيات القرن الماضي، وبعد نحو اكثر من اربعين عاما على تنصيب خطوطها ومعداتها اصبحت العديد من هذه الخطوط والمعدات بحاجة الى الإحلال والتجديد والتطوير في وحداتها مثل الأفران ومعدات المسابك والرولات ووحدات الصب ومعدات نظام التحكم ووحدات تصنيع وصيانة قطع الغيار وغيرها، وبما يعمل على تأهيل هذه المنشآت وادارتها بأساليب متطورة وبشكل يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة في التكنلوجيا الصناعية، اذ انها لم تأخذ وتوسع في استعمال المعدات والخطوط الانتاجية الحديثة بسبب ظروف الحرب والأزمات الأمنية والاقتصادية، لا سيما خلال ظروف الحصار الاقتصادي والتي عزل فيه العراق عن العالم الخارجي الأمر الذي أدى الى صعوبة مواكبته للتطور التكنلوجي في هذه المنشآت، والذي على أثره اصبحت معظم خطوطها ومعداتها إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، وقد ترتب على ذلك الانخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، نتيجة لزيادة تكاليف الصيانة وضعف القدرة التنافسية لها. وفي كثير من الاحيان يلعب عامل الفساد الاداري دورا مهما في استغلال مثل هذه الدورات ان وجدت، وذلك من خلال ابتعاث بعض الكوادر التي لا تمتلك الخبرات الفنية والتابعة لبعض الجهات والاحزاب في الحكومة العراقية والتي تستغل مثل هذه الفرص من أجل الاستفادة المادية من خلال العلاقات الشخصية، الأمر الذي أدى الى ضياع العديد من الفرص امام الكوادر الفنية في هذه المنشآت وامكانية الاستفادة من هذه الدورات، ولذلك لجأت العديد من المنشآت الصناعية التي تعاني من هذه المشكلات الى بدائل مصنعة محلياً والتي يكون عمرها التشغيلي أقل بكثير من المواد الاصلية مما يزيد من التوقفات الاضطرارية لتبديل تلك الاجزاء ومن ثم زيادة الطاقات الانتاجية المعطلة وتعرض المنشآت الصناعية الى التوقف في بعض المكائن والآلات، وعلى هذا الاساس فأن عدم الاستثمار المثالي والكامل للطاقات الانتاجية في هذه المنشآت قد أثر سلباً في سير عملياتها الانتاجية نتيجة للتقادم التكنلوجي لخطوطها الانتاجية، ولعدم توفر والمعدات الادوات الاحتياطية الاصلية،

فضلاً عن ارتفاع اجور العمل الصيانة والتشغيل الامر الذي انعكس سلباً على ارتفاع التكاليف النهائية للمنتجات الصناعية ومن ثم تراجع قيمة الارباح وزيادة الخسائر في كثير من الاحيان الامر الذي ادى الى توقف بعض هذه المنشآت نهائياً عن الانتاج ومن ثم ايجاد الصعوبات في أعادة تشغيل خطوطها الانتاجية في ظل التقادم التكنلوجي الذي تعرضت له هذه الخطوط والمعدات، وتبرز هذ المشكلة بشكل واضح في منشآت طابوق 14 تموز والثرمستون والمونة الحرارية ومضخة ماء المبردة في محافظة بغداد ومنشآت صناعة الورق والحديد والصلب في محافظة البصرة ومنشآت الزجاج في محافظة الانبار، ويوضح الجدول(9) المنشآت الصناعية المتوقفة التي تعاني من مشاكل التقادم في خطوطها الانتاجية، اذ تم اختيار سنة واحدة وهي سنة 2002 من بين السنوات الانتاجية كأنموذج لتحديد نسبة الطاقات الانتاجية المتحققة والطاقات المعطلة بفعل تقادم خطوطها الانتاجية ، كما تم اعتماد الخطوط الانتاجية الرئيسة في هذه المنشآت، من اجل توضيح أثر هذه المشكلة في توقف هذه المنشآت.

الجدول(9) الطاقات الانتاجية المتحققة والمعطلة ونسبها في المنشآت الصناعية في محافظات منطقة البحث لسنة 2002.

منشاة طابوق 14 تموز(طابوقة)				
سنة الانتاج	**التصميمية**	**المتحققة**	**نسبة الطاقة المتحققة (1/2)**	**نسبة الطاقة التصميمية المعطلة**
2002	48000000	13632501	%28	%72
منشأة ثرمستون بغداد (م3)				
2002	300000	31722	%11	%89
منشأة المونة الحرارية(طن)				
2002	10000	3516	%35	%65
منشأة انتاج مضخة ماء المبردة(قطعة)				
2002	250000	92775	%37	%63
منشأة الحديد والصلب(طن)				
2002	400000	59804	%15	%85
منشأة ورق البصرة(الورق بأنواعه) طن				
2002	44400	18246	%41	%51
منشأة الزجاج(الزجاج بأنواعه) طن				
2002	101447	19057	%19	%81

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على (1) على جمهورية العراق وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط والمتابعة، بيانات (غير منشورة)،2018.

(2) الشركة العامة للصناعات الانشائية، دائرة التخطيط والمتابعة، بيانات (غير منشورة)، 2018.

(3) المنشأة العامة للصناعات الكهربائية، قسم التخطيط، بيانات (غير منشورة)، 2018.

(4) المنشأة العامة لصناعة الحديد والصلب، قسم التخطيط، بيانات (غير منشورة)، 2018.

(7) منشأة ورق البصرة، قسم التخطيط، بيانات (غير منشورة)، 2018.

(8) الدراسة الميدانية للمدة 2018/9/2 الى 2018/11/14.

الاستنتاجات:-

1. توصل البحث الى ان المجموع الفعلي لعدد المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث بلغ (21) منشأة صناعية، بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة بغداد (9) منشآت شكلت نسبة(43%) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة، في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة البصرة(3) منشآت، شكلت نسبة(14%) من أجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة، اما محافظة الانبار فقد كان نصيبها من أجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة(9) منشآت وهي بذلك تتساوى مع محافظة بغداد من حيث عدد المنشآت الصناعية المتوقفة لتشكل نفس النسبة والتي بلغت(43%).

2. بلغ اجمالي عدد العاملين في هذه المنشآت سنة 2018 (17801) عامل، استحوذت محافظة بغداد على نسبة(6%)، من اجمالي عدد العاملين، بينما استحوذت محافظة على نسبة(52%)، وفي محافظة الانبار شكلوا نسبة(42%) من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة البحث، وهذا ما يفسر الحجم الكبير للبطالة المقنعة في هذا المنشآت.

3. بلغ اجمالي رواتب العاملين في هذه المنشآت سنة 2018(172707003) الف دينار، استحوذت المنشآت الصناعية في محافظة بغداد على نسبة(4%) من اجمالي الرواتب السنوية، في حين استحوذت المنشآت الصناعية في محافظة البصرة على نسبة(59%)، بينما استحوذت المنشآت الصناعية في محافظة الانبار على نسبة(37%)، وان الدولة هي التي تؤمن هذه الرواتب، وهذا ما يعكس لنا حجم الخسائر الاقتصادية الكبيرة المترتبة على توقف هذه المنشآت والتي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يستوجب الضرورة القصوى في اعادة تأهيلها من خلال وضع الحلول والخطط الاستراتيجية التي تضمن اعادة هيبة ومكانة هذه المنشآت.

4. هناك العديد من المشكلات التي كانت سببا في توقف هذه المنشآت والتي تأتي في مقدمتها عدم توفر البيئة السياسية والأمنية المستقرة، فضلاً عن المشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات من خلال اتباع سياسة الاغراق السلعي، مع ضعف التمويل اللازم لإعادة تأهيلها وتوفير المعدات وقطع الغيار وتوفير المواد الأولية المستوردة التي تتطلبها، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي مع انخفاض تجهيز الطاقة الكهربائية والوقود لهذه المنشآت.

التوصيات.

1. تستوجب الضرورة اعتماد اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال امام القطاع الخاص من اجل ادارة وتنفيذ هذه المنشآت، من خلال وضع الأطر التشريعية التي تسهل عملية الاستثمار الصناعي وإمكانية التعاون المشترك بين القطاعين، وبما يضمن أعادة تأهيل هذه المنشآت في ظل تنفيذ القوانين السائدة والسياسات والتدابير الصناعية والتجارية التي تخدم وتشجع بيئة الاستثمار الصناعي وإيجاد المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي، وبما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل وبالشكل الذي يضمن قدرتها على أمكانية تلبية السوق المحلية وتحسين قدراتها التنافسية لكي تصبح هذه المنشآت اكثر ملائمة لمتطلبات السوق ومن ثم الاتجاه نحو التصدير.
2. ضرورة محاربة ظاهرة الفساد بكل اشكاله والذي يعد احد أبرز المعوقات التي تقف حائلاً دون تأهيل هذه المنشآت، وذلك من خلال تشكيل لجان خاصة من الشركة المستثمرة وبأشراك ممثلين من وزارة الصناعة والمعادن لدراسة العقود الصناعية التي تطرح من قبل المستثمرين.
3. في حالة عزوف المستثمرين عن الدخول في استثمار هذه المنشآت الحيوية، فعلى الدولة ان تسعى في وضع الخطط الكفيلة التي تضمن توفير موارد التمويل والاشراف على حركة رؤوس الاموال، لا سيما وان هذه المنشآت تعد من الصناعات القائدة وذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تعزز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى منطقة البحث والعراق.
4. ان من أهم الخطوات الضرورية التي تضمن اعادة أهمية ومكانة هذه المنشآت هي التصدي لظاهرة الاغراق السلعي، لما لها من آثار خطيرة على المنشآت الصناعية في منطقة البحث، وذلك من خلال تأمين الأطر القانونية لهذه المنشآت مع ما يتضمن ذلك من وضع السياسات الصناعية التي تؤمن حماية منتجات تلك المنشآت وتفادي الضغوط الخارجية، وبالشكل الذي يمكنها من ان تحل محل الواردات الصناعية، فضلا عن تقديم الدعم لتسهيل استيراد المواد الأولية المعدات وقطع الغيار التي تتطلبها تلك المنشآت، مع تفعيل دور أجهزة التقييس والسيطرة النوعية لحماية منتجات تلك المنشآت من جانب، وتأمين حماية المستهلك من اقتناء السلع الرديئة وغير الكفؤة من جانب آخر، مع القضاء على ظاهرة الغش الصناعي بالأطر القانونية.
5. على وزارة الصناعة والمعادن ان تؤمن الخطط المشتركة مع وزارتي الكهرباء والنفط من خلال وضع خطط للتعاون والتنسيق لتغذية المنشآت الصناعية بالطاقة الكهربائية، وكذلك ايصال الحصص المقررة من والوقود بأنواعه إلى المنشآت الصناعية اللازم لتشغيلها.
6. ضرورة مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي والنهوض بواقع البحوث العلمية ونقل التكنولوجيا من خلال الاهتمام بالمراكز البحثية وانشاء المنتديات ومراكز للأبحاث الصناعية، وتشجيع اصحاب الكفاءات من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي ورصد المكافآت والامتيازات لإصحاب براءات الاختراع.
7. تفعيل الدور المهم لخطط التنمية الوطنية بما يؤدي الى استثمار المقومات الطبيعية والاقتصادية التي يمكن ان تؤمن المقومات في لإعادة تأهيل هذه المنشآت.

8. ضرورة الاطلاع على تجارب الدول التي نجحت في اصلاح الهيكلي لصناعاتها والنهوض بها لا سيما الدول التي مرت بظروف حروب وازمات اقتصادية مثل تجربة كوريا الجنوبية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أحمد عدنان غناوي، الإغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011

المراجع الأجنبية:

Ahmad Adnan Ghanawi, Dumping and its Impact on Commodity Sectors in the Iraqi Economy, Master Thesis (Unpublished) College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2011.

The problems and obstacles that stopped large industrial manufacturing in three governments (Baghdad, Basra and Al-anbar)

Subhi Ahmed Mekhlef, Ahmed Huseen Mohamed *

ABSTRACT

This research aims to analyze the problems and obstacles that stopped large industrial manufacturing in three governments (Baghdad, Basra and Al-Anbar). 21 manufactures or factory distributed into (9) in Baghdad (3)in Basra (9) in Al-Anbar for the period (2000_2018). These problems are presented because of many factors such as : unstable political and security situation which leads to distraction of the infrastructure of these institutions, where by most of stolen , as well as some problems related to law and legislation that adopts policy of commodity dumping within the economic and political transformations with unavailability of the funding to reachability of the infrastructure and aging production lines, and providing the important materials that are required .The rampant phenomenon for administrative and financial corruption in the ministries and offices. Low supply of electrics and fuel to low levels, the absence of a strategies vision for industrial development that is compatible to the industrial reality . All these problems were the main reasons that led to the cessation of production , for there more the lack of economic performance , while it played a vital role in the gross of domestic product in the manufacturing sector in Iraq.

Keywords: Obstacles; stopped; problems; infrastructure.

* University of Anbar, Iraq. Received on 5/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.